

الاستراتيجيات الوطنية لتفعيل التنمية الريفية المستدامة في الجزائر: بين إصلاح القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي

The National Strategies for Promoting Sustainable Rural Development in Algeria: Between Agricultural Sector Reform and Achieving Food Security

ط / د بن سادات سليمة

جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر
مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،
salima.benssadat@univ-tiaret.dz

حويش حورية *

جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر
مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،
houria.houiche@univ-tiaret.dz

المخلص	معلومات المقال
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية الريفية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة مع التركيز على أثر إصلاح القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بالمنهج الكمي والتاريخي من خلال تحليل بيانات رسمية للفترة 2009-2021	تاريخ الارسال: 2025/11/03 تاريخ القبول: 2026/07/16
أظهرت النتائج تحسنا في أداء القطاع الفلاحي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 14% سنة 2020 إلا أن الفجوة الغذائية بقيت قائمة نتيجة ضعف التنسيق المؤسسي والاعتماد على الاستيراد. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الحوكمة المحلية وإنشاء مرصد وطني للتنمية الريفية ورقمنة آليات الدعم الفلاحي لضمان استدامة التنمية الريفية والأمن الغذائي في الجزائر	الكلمات المفتاحية: ✓ التنمية الريفية ✓ إصلاح القطاع الفلاحي ✓ الأمن الغذائي
Abstract :	Article info
This study aims to analyze the state of rural development in Algeria amid recent economic transformations, with a particular focus on the impact of agricultural sector reform on achieving food security. The study adopts a descriptive and analytical approach, supported by quantitative and historical methods, through the analysis of official data covering the period 2009–2021. The findings reveal an improvement in the performance of the agricultural sector and an increase in its contribution to the Gross Domestic Product (GDP) to around 14% in 2020. However, the food gap persists due to weak institutional coordination and continued reliance on imports. The study recommends strengthening local governance, establishing a national observatory for rural development, and digitizing agricultural support mechanisms to ensure the sustainability of rural development and food security in Algeria.	Received 03/11/2025 Accepted 16/07/2026
	Keywords: ✓ Rural Development ✓ Agricultural Sector Reform ✓ Food Security

مقدمة:

تعد التنمية الريفية من الركائز الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل في الجزائر إذ تمثل المناطق الريفية ما يزيد عن ثمانين في المائة من المساحة الإجمالية للبلاد وتضم موارد طبيعية وبشرية هامة تؤهلها لأن تكون فضاء رئيسا لدفع عجلة التنمية الوطنية. غير أن الجهود المبذولة خلال العقود الماضية لم تبلغ المستوى المأمول، نتيجة تعدد البرامج وضعف التنسيق بين القطاعات مما أدى إلى بروز فجوة واضحة بين القدرات المتاحة والنتائج المحققة فعليا.

يُعتبر الأمن الغذائي أحد المقومات الأساسية لاستقرار الدول ونموها، وتعمل الجزائر على تحقيقه من خلال إصلاح القطاع الفلاحي وتطويره باعتباره القاطرة الأساسية للتنمية المستدامة ومصدرا رئيسا لتوفير الغذاء وفرص العمل، إضافة إلى دوره في تغذية القطاعين الصناعي والتجاري بالمواد الأولية. ومن ثم فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي يمثل هدفا استراتيجيا تسعى الدولة إلى بلوغه عبر تفعيل البرامج الفلاحية والتنمية الريفية إلى الرفع من الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج الوطني.

وتسعى الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم إلى بناء فلاحية عصرية قادرة على مواجهة تحديات النمو الديمغرافي المتزايد، مستندة في ذلك إلى ما تملكه من إمكانيات زراعية معتبرة وموارد طبيعية وبشرية متنوعة. كما أصبح من الضروري إعادة صياغة السياسات التنموية الريفية ضمن رؤية شاملة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتستثمر الإمكانيات المحلية بما يضمن تحقيق تنمية ريفية متوازنة ومستدامة.

1 إشكالية الدراسة:

تتمحور الاشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية كالتالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسات والإصلاحات الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر ؟
ويندرج تحت السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمفهوم الأمن الغذائي؟ وما أبرز التحديات التي تعيق تحقيقه؟
- ما المؤشرات المعتمدة لتقييم وضعية الأمن الغذائي في الدول؟
- ما أهم السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر لدعم وتطوير القطاع الفلاحي؟
- ما الانعكاسات التنموية المترتبة عن إصلاح القطاع الفلاحي على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة؟

2.1 فرضية الدراسة:

إصلاح القطاع الفلاحي في الجزائر يسهم بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية الفلاحية وترشيد استخدام الموارد وتعزيز استدامة التنمية الريفية

3.1 أهداف الدراسة :

يكن هدف من هذه الدراسة في تحليل مختلف السياسات والبرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع الفلاحة، مع تقديم صورة دقيقة عن مدى تطور الإنتاج الزراعي وانعكاساته على الحد من التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي الوطني، وذلك من خلال عرض وتحليل البيانات والمؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي والقطاع الزراعي في الجزائر

4.1 محاور الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، بالاعتماد على أربعة محاور رئيسية تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية كما يلي:

المحور الأول: مفهوم التنمية الريفية وأسسها النظرية

المحور الثاني: واقع التنمية الريفية في الجزائر

المحور الثالث: إصلاح القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق الأمن الغذائي

المحور الرابع: : الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتفعيل التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

5.1. منهج الدراسة:

بغية الوصول إلى نتائج موضوعية تُقرب من فهم الإشكالية المطروحة واقتراح الحلول المناسبة لها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك العالمي، وتقارير الأمم المتحدة، إضافة إلى مراجعة الدراسات الأكاديمية الحديثة المتعلقة بالتنمية الريفية والأمن الغذائي في الجزائر وقد تم توظيف أسلوب التحليل الكمي باستخدام برنامج Excel لتقييم أداء القطاع الفلاحي وقياس مدى مساهمته في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لعرض وتتبع تطور البرامج والسياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم بهدف فهم السياق العام لمسار الإصلاحات الفلاحية، واستجلاء مدى فعاليتها في دعم التنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

الخور الأول: مفهوم التنمية الريفية وأسسها النظرية

تعد التنمية الريفية عملية شاملة تسعى إلى الارتقاء بمستوى المعيشة في المناطق الريفية من خلال تحسين نوعية الحياة ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية، وتهدف إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الريف بما في ذلك الأراضي الزراعية والموارد المائية من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية.

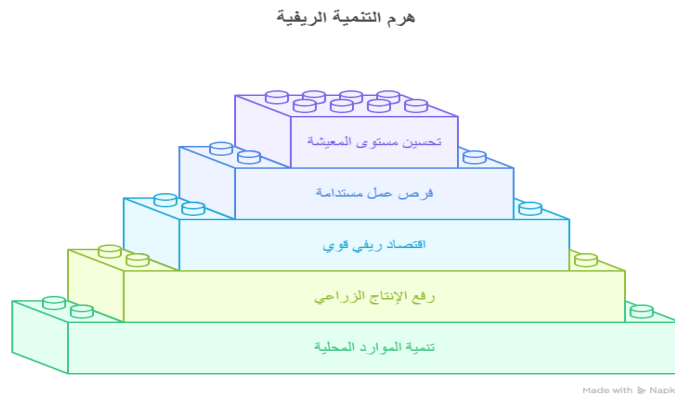
كما تتجسد التنمية الريفية في بناء مجتمع ريفي منتج ومتكامل يعتمد على أسس اقتصادية واجتماعية وبنية تحتية متطورة، تسهم في تعزيز مجالات التعليم والصحة والخدمات، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في الريف (Wubayehu, 2021). ومن أبرز الأسس النظرية التي تقوم عليها:

1. البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على تحفيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال تنمية الموارد المتاحة وتوسيع النشاطات الإنتاجية، خاصة في المجال الزراعي ويهدف إلى رفع مردودية الأراضي الزراعية، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي وتدعيم سلاسل القيمة الزراعية لضمان استدامة الدخل الريفي. كما يسعى إلى تحقيق التوازن في توزيع الموارد والاستثمارات بين المناطق الريفية والحضرية بما يحدّ من الفوارق التنموية داخل الدولة. (Todaro, 2020)

2. البعد الاجتماعي: يعني هذا البعد بتحسين نوعية الحياة في المجتمعات الريفية عبر تقليص معدلات الفقر والبطالة والحد من ظاهرة الهجرة نحو المدن وتوسيع فرص التعليم والتكوين المهني. كما يشمل تعزيز الخدمات الأساسية مثل الصحة وتأمين المياه الصالحة للشرب والسكن الريفي بما يضمن دمج سكان الريف في العملية التنموية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية. (Chambers, 2014)

3. البعد البيئي: يركز هذا البعد على الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك التربة والمياه والغابات لضمان استمرارية النشاط الفلاحي دون الإضرار بالنظام البيئي كما يعني بتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة مثل الزراعة العضوية، وإعادة التشجير، ومكافحة التصحر، للحفاظ على التوازن البيئي ودعم قدرة الأجيال القادمة على استغلال الموارد (FAO, 2022).

الشكل رقم 01: هرم التنمية الريفية



المصدر من اعداد الباحثين

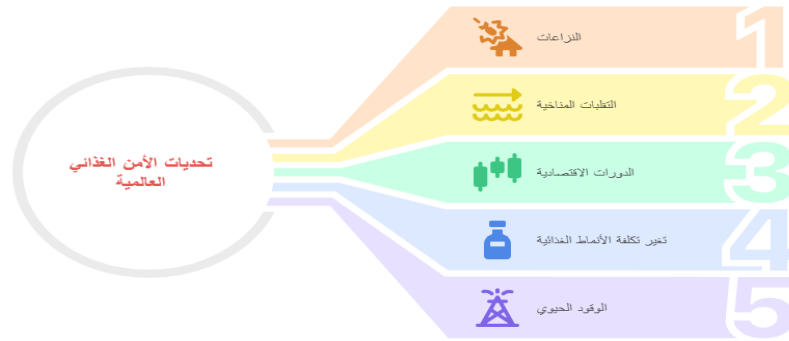
الخور الثاني: واقع التنمية الريفية في الجزائر

في إطار سعي الدولة الجزائرية لتحقيق تنمية ريفية متكاملة وتعزيز الأمن الغذائي، تم إطلاق سلسلة من البرامج والسياسات منذ مطلع الألفية الثالثة، استهدفت النهوض بالقطاع الفلاحي وتحسين أوضاع سكان الأرياف. من أبرز هذه المبادرات ما يلي:

- 1. برنامج التجديد الريفي (Programme National de Renouveau Rural – PNR)** انطلق هذا البرنامج في سنة 2000 كجزء من الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وكان هدفه الأساسي تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية من خلال تطوير البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب)، وتوسيع الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة. كما ركّز على تشجيع المبادرات المحلية والمشاريع الجماعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة في كل منطقة، مما جعله ركيزة أساسية في تقليص الفوارق بين المدن والريف. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التقرير الوطني حول برامج التنمية الريفية في الجزائر، 2020)
 - 2. السياسة الوطنية للتنمية الفلاحية (Politique Nationale de Développement Agricole – PNDA)** تعد هذه السياسة التي أطلقت عام 2000 أيضا إطارا استراتيجيا لإصلاح المنظومة الفلاحية حيث استهدفت زيادة الإنتاج الزراعي عبر تنويع المحاصيل وتحسين الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات الخاصة في الريف. كما تضمنت آليات دعم مالي وتقني للفلاحين، من خلال صناديق دعم الاستثمارات الفلاحية، وإدخال تقنيات حديثة في الزراعة. (العالمي، 2019)
 - 3. الإستراتيجية الفلاحية 2020-2024** جاءت هذه الإستراتيجية استكمالاً للجهود السابقة مركزة على تحديث الفلاحة بالاعتماد على المكننة والرقمنة والري الذكي، وتحسين منظومة التمويل الفلاحي. كما هدفت إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد من خلال تطوير سلاسل القيمة الزراعية وتشجيع الصناعات التحويلية (الريفية، 2021)
- ورغم أهمية هذه البرامج وتنوع أهدافها لا تزال التحديات قائمة إذ تشير المؤشرات الاجتماعية إلى استمرار معدلات مرتفعة من الفقر الريفي والبطالة ما يعكس محدودية فعالية هذه السياسات في تحقيق التنمية الشاملة. ويعزى ذلك إلى نقائص في التنسيق بين مختلف الفاعلين وضعف المتابعة الميدانية وصعوبات في التمويل المستدام للمشاريع الريفية. (الزراعية، (FAO, 2022))
- ## الخور الثالث: إصلاح القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق الأمن الغذائي
- يعد إصلاح القطاع الفلاحي خطوة محورية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وترشيد استغلال الموارد وتحسين مردودية الأنظمة الزراعية لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بصفة مستدامة.
- 1. مفهوم الامن الغذائي:** يقصد بالأمن الغذائي أن تتوفر بشكل مستمر ودون انقطاع إمدادات غذائية كافية ومناسبة من المواد الأساسية، بما يضمن تلبية احتياجات الاستهلاك الغذائي للسكان، وتعويض أي نقص محتمل قد ينجم عن تقلبات الإنتاج أو تغيرات الأسعار في الأسواق. (دغموم و قبالي، 2022، صفحة 676)
- عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد وفي كل الأوقات من الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على غذاء كاف وآمن ومغذ يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم بما يضمن لهم حياة صحية ونشطة (Alonso, Cockx, & Swinnen, 2017, p. 4).
- يمكن النظر إلى الأمن الغذائي بوصفه قدرة المجتمع على ضمان توفير غذاء كاف ومناسب من حيث الكمية والتنوعية لجميع أفراد، سواء على المدى القريب أو البعيد، وبأسعار تتلاءم مع مستويات دخلهم، بما يضمن لهم الاستقرار الغذائي والمعيشي. (سعيح و محفوظ، 2019، صفحة 551)
- 2. مستويات الأمن الغذائي:** ينقسم الأمن الغذائي إلى ثلاث مستويات أساسية (ياحي ويحيوي، 2023، ص 893)
- **الأمن الغذائي المطلق:** يتحقق عندما تتمكن الدولة من إنتاج حاجاتها الغذائية داخليًا بشكل يغطي الطلب المحلي، وهو ما يعرف بالاكتماء الذاتي.
 - **الأمن الغذائي النسبي:** يشير إلى قدرة الدولة على ضمان توافر الحد الأدنى من المواد الغذائية الأساسية بشكل مستقر ومنظم.

- الأمن الغذائي الظاهري: يتحقق عندما تبدو الدولة مكتفية غذائيا من حيث الإنتاج، لكنها تعتمد بشكل كبير على استيراد المدخلات الزراعية، ما يجعل أمنها الغذائي هشًا وغير حقيقي.
- أبعاد الأمن الغذائي: يتأسس الأمن الغذائي على أربعة أبعاد رئيسية
- توافر الغذاء: ضمان توفير كميات كافية من الأغذية ذات القيمة الغذائية المناسبة، سواء عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو المساعدات الدولية. (عبد الله عيسى وفهد السعدون 2023، ص 348)
- القدرة على الحصول على الغذاء: تعكس العلاقة بين الأسعار والدخول والسياسات الاقتصادية التي تُمكن الأسر من شراء الغذاء، خصوصًا الفئات الضعيفة. (زواوي وغردي، 2023، ص 112)
- الاستخدام السليم للغذاء: يتعلق بمدى الاستفادة الصحية والتغذية من الغذاء وفق العادات الغذائية والثقافة الصحية للمجتمع. (كرار وبن عمر، 2018، ص 132)
- استقرار الإمدادات: يُقصد به استمرارية الحصول على الغذاء في كل الأوقات دون انقطاع نتيجة للأزمات أو الكوارث أو التقلبات الموسمية (مكيد وبن عياد، 2018، ص 110)
- وقد أُضيف بعدان حديثان لتعزيز شمولية المفهوم (فريق الخبراء رفيع المستوى، 2020)
- صفة الفاعل: تمكين الأفراد من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بنوع الغذاء وإنتاجه وتوزيعه.
- الاستدامة: ضمان استمرارية الأنظمة الغذائية دون الإضرار بالموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة.
- 3. مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)
- يعد مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) أحد أهم الأدوات المستخدمة لقياس وضع الأمن الغذائي في 113 دولة، من خلال أربعة أبعاد رئيسية (Economist Impact, 2022, p.2)
- القدرة على تحمل تكاليف الغذاء: تقيس مدى قدرة الأفراد على شراء الغذاء وتأثرهم بتغير الأسعار، وتشمل مؤشرات مثل: نسبة الإنفاق الأسري على الغذاء مستوى الفقر نصيب الفرد من الناتج المحلي والبرامج الاجتماعية الداعمة (The Economist Intelligence Unit, 2015, pp. 13–15).
- توافر الأغذية: يركز على كفاءة الإنتاج الزراعي واستقرار الإمدادات والبنى التحتية، إضافة إلى نفقات البحث الزراعي ومكافحة الفساد وعدم الاستقرار السياسي (يحيوي، 2018، ص 569؛ مكيد وبن عياد، 2018، ص 16)
- جودة الغذاء وسلامته: يقيس جودة النظام الغذائي من حيث التنوع الغذائي، المعايير الصحية، والمحتوى الغذائي للمنتجات (دغوم وقبائلي، 2022، ص 680؛ بن شهيدة، 2023، ص 101)
- الاستدامة والتكيف: يقيم قدرة الدول على مواجهة آثار التغير المناخي والكوارث البيئية، عبر مؤشرات مثل الزراعة المستدامة، تمويل المناخ، الالتزام السياسي بالتكيف، والمحاسبة البيئية (Economist Impact, 2022)؛ دغوم وقبائلي، 2022، ص 680)
- 4.2 معوقات تحقيق الامن الغذائي في العالم: يواجه الأمن الغذائي عالميا عدة معوقات أبرزها النزاعات المسلحة التي تعطل الإنتاج والتوزيع والتقلبات المناخية التي تؤثر على الزراعة إضافة إلى التقلبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الأنماط الغذائية فضلا عن توسع إنتاج الوقود الحيوي الذي يقلل من المساحات المخصصة للغذاء (عبد الله عيسى وفهد السعدون، 2023، ص 349)
- الشكل رقم 02: معوقات تحقيق الامن الغذائي في العالم

كشف تحديات الأمن الغذائي العالمية



Made with Napkin

المصدر: من اعداد الباحثين

المحور الرابع: الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتفعيل التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

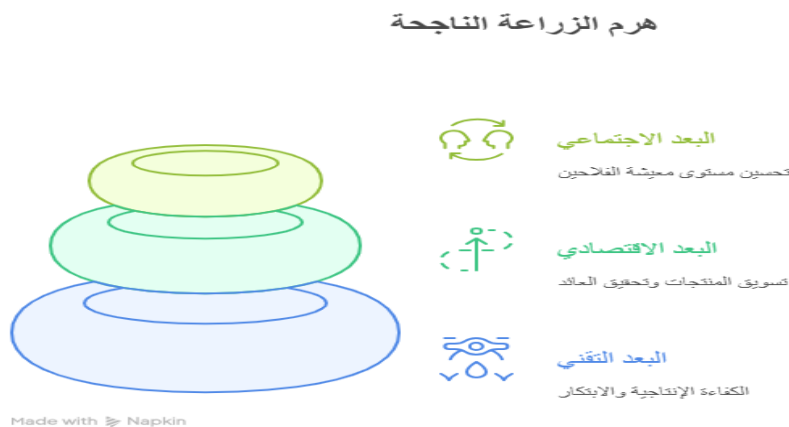
يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني كونه يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل وقد اعتمدت الدولة منذ مطلع الألفية سياسات متعددة لدعمه وإصلاحه بهدف تحديث الإنتاج الزراعي وتعزيز التنمية الريفية المستدامة.

- مفهوم القطاع الزراعي وأهميته: كلمة فلاح في اللغة العربية بمعنى الخير والنجاح والتوفيق، أما في اللغة اللاتينية، فهي مشتقة من "AGRE" أي الحقل أو التربة، وكلمة "CULTURE" تعني العناية والرعاية وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض. (قطاب و مزريق، 2022، صفحة 137)

و يعرف القطاع الفلاحي بأنه مجموع الأنشطة الإنتاجية التي يوظف فيها الإنسان الموارد الطبيعية والبيئية لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية (بوشلاغم وبوقرة، 2022، ص 30).

و تقوم الزراعة الناجحة على ثلاثة أبعاد متكاملة: البعد التقني المرتبط بالكفاءة الإنتاجية، والبعد الاقتصادي المتعلق بتسويق المنتجات وتحقيق العائد، والبعد الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفلاحين ورفاههم (علون وعطية، 2016، ص 135).

الشكل 03: هرم أبعاد الزراعة الناجحة



Made with Napkin

المصدر: من اعداد الباحثين

يعد القطاع الفلاحي محركا رئيسيا للاقتصاد الوطني لما يقدمه من مساهمة فعالة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتوفير فرص العمل وتعزيز التنوع الاقتصادي إضافة إلى دوره في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للصناعات التحويلية، فضلا عن كونه مصدرا مهما للعملة الصعبة عبر الصادرات الفلاحية (بوشلاغم وبوقرة، 2022؛ عماري ومولاي، 2020)

استراتيجيات التنمية الريفية



المصدر: من اعداد الباحثين

- مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر: يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني نظرا لتوفره على مقومات طبيعية وبشرية معتبرة إذ تقدر المساحة الزراعية بنحو 42.46 مليون هكتار منها 8.42 مليون هكتار مستغلة فعليا فقط أي ما يعادل 20% من إجمالي الأراضي (بوشلاغم وبوقرة، 2022، ص 30).
- كما تتوفر الجزائر على موارد مائية تُقدَّر بـ 19.2 مليار م³ موزعة بين الشمال والجنوب (عماري ومولاي، 2020، ص 218) وتشغل الفلاحة أكثر من مليون عامل يمثلون حوالي 10% من اليد العاملة الوطنية (علون وعطية، 2016، ص 135).
- وقد شهد القطاع مراحل متعددة من الإصلاح والدعم من مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية، إلى برامج الإصلاحات العقارية واستصلاح الأراضي في الثمانينيات، وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2008) وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) التي ركزت على تحديث الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي ثم خارطة الطريق الزراعية (2020-2024) الهادفة إلى تقليص الواردات وتعزيز الزراعة المستدامة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2020).
- انعكاسات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر على تحسين مؤشرات الامن الغذائي: من خلال هذا المحور سنحاول معرفة مدى مساهمة البرامج الداعمة للقطاع الفلاحي في تحسين مؤشرات الامن الغذائي لفترة 2009-2021 كالتالي:
- تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي : يعتبر تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا مهما من المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن كفاءة وفاعلية السياسات المنتهجة لتطوير هذا القطاع، وينعكس تطور في الناتج المحلي على تطور الدخل القومي وتحسين القدرة الشرائية وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي ومن خلال الجدول التالي نبين درجة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2009-2021

الجدول 01 : تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2009-2021) مليار دينار

السنوات	PIB	معدل النمو	الناتج المحلي الزراعي	معدل النمو	نسبة مساهمة القطاع
		PIB		الزراعي	الفلاحي في PIB
2009	9968.0	1.6	931.3	21.1	9.3
2010	11991.6	3.6	1015.3	4.9	8.5
2011	14526.6	2.8	1183.2	11.6	8.1
2012	16209.6	4.3	1421.7	7.2	8.8
2013	16647.9	2.8	1640.0	8.2	9.9
2014	17228.6	3.8	1772.2	2.5	10.3
2015	16712.7	3.7	1935.1	6.0	11.6
2016	17514.6	3.2	2140.3	1.8	12.2
2017	18876.2	1.3	2219.1	1.0	11.8
2018	20452.3	1.2	2421.6	3.5	11.8
2019	20501.1	1.0	2529.1	2.7	12.3
2020	18383.8	- 5.1	2598.5	1.3	14.1
2021	22021.5	3.5	2869.6	- 1.3	13

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2022/2018/2016/2013)

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان هناك تطورا ملحوظ في اداء القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، حيث ارتفع الناتج المحلي الزراعي من 931.3 مليار دج سنة 2009 ليصل الى 2869.6 مليار دج سنة 2021، ويرجع هذا الى التحول نحو الاهتمام بالزراعة والصناعات الغذائية في اطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات عبر تفعيل مختلف برامج وسياسات الدعم الفلاحي والمتمثلة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)، بالإضافة الى خارطة الطريق الزراعية الخماسية الجديدة (2020-2024) التي حقق القطاع من خلالها أعلى ناتج زراعي قدر ب 2869.6 مليار دج سنة 2021.

ويتضح ايضا من الجدول التطور المستمر لنسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2009-2020 حيث انتقل من 9.3% سنة 2009 الى 14.1% سنة 2020، ورغم هذا الاداء الايجابي الا ان مساهمته تبقى ضعيفة مقارنة بالقطاعات الاخرى، ولقد سجل بعد ذلك تراجع سنة 2021 حيث بلغ 13% وهذا راجع لانتعاش القيمة المضافة لقطاع المحروقات حيث شهدت زيادة قدرها 83.9% مقارنة بسنة 2020 وهذا نتيجة ارتفاع متوسط سعر البترول الخام الجزائري.

اما بالنسبة لمعدل نمو الناتج الزراعي نلاحظ انه سنة 2009 سجلت أعلى معدل نمو نتيجة وفرة انتاج الحبوب، ليشهد بعد ذلك معدلات نمو متواضعة، وخلال سنة 2021 شهد تراجع غير مسبوق مسجلا بذلك معدل سلبي وهذا راجع لظروف المناخية غير المواتية، وإلى زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استيراده.

ورغم التطور الذي شهده الناتج المحلي الزراعي نلاحظ فشل في بلوغ اهداف مخطط عمل الفلاحة 2019 والمتمثلة في تحقيق معدل نمو 5%، ناتج محلي قيمته 4000 مليار دينار.

تطور الصادرات والواردات الفلاحية الغذائية : يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية وخاصة العملة الصعبة واستخداماتها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية، وفي حالة عدم كفاية المنتج من المواد الغذائية والاولوية الزراعية فيترتب على ذلك عدم التوازن الداخلة والخارجي (معطى الله و عمراني، 2014، صفحة 126)، الجدول التالي يوضح تطور الصادرات التي تتكون بشكل كبير من الحوامض والتمور والواردات الغذائية من سنة 2009 الى غاية سنة 2021.

الجدول 02 : تطور الصادرات والواردات الغذائية للفترة (2009-2021) مليون دولار امريكي

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الزراعية (2)	نسبة 2 الى اجمالي الواردات (3)	الواردات الزراعية (4)	نسبة 4 الى نسبة (2) الى العجز الغذائي (4)
2009	45186	113	0.25	5512	2.05
2010	57091	315	0.55	5696	5.5
2011	72888	355	0.49	9261	3.8
2012	71736	315	0.44	8483	3.7
2013	64713	404	0.62	9013	4.5
2014	59996	323	0.54	10550	3.0
2015	34566	238	0.69	8946	2.7
2016	29310	326	1.11	7855	4.2
2017	34569	350	1.01	8069	4.3
2018	41115	373	0.90	8199	4.5
2019	35312	408	1.15	7694	5.3
2020	21925	437	1.99	7723	5.7
2021	38558	576	1.49	8877	6.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2022/2018/2016/2013)

يظهر الجدول أن الصادرات الزراعية في الجزائر ارتفعت من 113 مليار دج سنة 2009 إلى 576 مليار دج سنة 2021 غير أن مساهمتها في إجمالي الصادرات بقيت ضعيفة إذ لم تتجاوز في المتوسط 1% ما يعكس محدودية الدور التصديري للقطاع الفلاحي. في المقابل استمرت الواردات الزراعية في الارتفاع من 5512 إلى 8877 مليار دج، مشكلة حوالي 17% من إجمالي الواردات مما يدل على

استمرار
التبعية
الغذائية
للخارج.

أما العجز الغذائي فبقي قائما طيلة الفترة، بمتوسط يناهز 7800 مليار دج، نتيجة الفجوة بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الاستهلاكية. التحليل أن الجهود المبذولة ضمن سياسات الإنعاش الفلاحي لم تحقق بعد الاكتفاء الذاتي المنشود، رغم التحسن النسبي في الأداء الزراعي خلال السنوات الأخيرة.

تطور الانتاج والمتاح من المنتجات النباتية ونسب الاكتفاء الذاتي : الجدول التالي يوضح تطور الانتاج الفلاحي في شقيه النباتي والحيواني، لمتاح للاستهلاك لاهم الشعب الفلاحية ونسبة الاكتفاء الذاتي منها للفترة 2009-2020

الجدول 03 : تطور الانتاج والمتاح للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية 2009-2020 الف طن

السنوات	متوسط الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
2013-2009								
الحبوب	الانتاج	4620.3	3435.2	3760.9	3445.1	13478,	6065,9	55633,
	المتاح للاستهلاك	13523,5	15865.7	17672,2	16772,1	16370,3	22788.1	22811.2
	نسبة الاكتفاء الذاتي	34.2	21.65	21.3	20.5	21.2	26.6	24.7
البقوليات	الانتاج	79,1	123,4	4107,	88,5	107,2	3146,	6146,
	المتاح للاستهلاك	211,0	1317,	338,3	285.8	3212,	384.7	370.8
	نسبة الاكتفاء الذاتي	37.5	38.9	31.7	31	50.5	38.0	39.5
الخضر	الانتاج	10138,7	13555,5	613805,	14563,8	8882,4	17351,2	8620.0
	المتاح للاستهلاك	610185,	13606,5	13865,1	14626,9	8884,3	17380.9	8613.6
	نسبة الاكتفاء الذاتي	99.5	699.	99.6	99.6	100	99.8	100
الفواكه	الانتاج	3520,7	4498,8	4962,4	44802,	4942.7	4779.8	5006.1
	المتاح للاستهلاك	23830,	5.0498	5395,7	5067.1	4978.3	4770.1	5126.9
	نسبة الاكتفاء الذاتي	91.9	90.2	92.0	94.8	99.3	100.2	97.6
الزيوت والشحوم	الانتاج	82,4	257,	786,	99,5	99.4	101.4	115.8
	المتاح للاستهلاك	3759,	6.0101	41122,	21147,	978.2	1132.6	1162.2
	نسبة الاكتفاء الذاتي	10.9	5.6	7.7	8.7	10.4	9.0	10.0
اللحوم	الانتاج	536,6	771.0	819,0	840,4	1073.7	1047.7	828.4
	المتاح للاستهلاك	5595,	852.0	9886,	2906,	1123.3	1099.2	884.7
	نسبة الاكتفاء الذاتي	90.1	90.5	92.4	92.7	95.6	95.3	93.6
الاسماك	الانتاج	2116,	2100,	105,2	102,1	108.3	120.4	104.9
	المتاح للاستهلاك	137,5	133,8	136,5	6132,	123.3	135.4	116.2
	نسبة الاكتفاء الذاتي	84.5	74.8	77.1	77	87.83	88.9	90.3
البيض	الانتاج	6242,	151,5	167,5	3167,	394.2	314.0	341.6
	المتاح للاستهلاك	243,0	9151,	168,0	9167,	394.3	314.3	341.7
	نسبة الاكتفاء الذاتي	99.8	99.8	99.7	99.6	100	99.9	100
الالبان ومنتجاتها	الانتاج	42972,	3649	3895	3719	3521.2	3280.0	3189.2
	المتاح للاستهلاك	43585,	74675,	54737,	4616,5	3924.9	4036.3	3819.4
	نسبة الاكتفاء الذاتي	82,9	78.0	82.2	80.6	89.7	81.3	83.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة)

يتضح من المعطيات أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر شهد تحسنا متفاوتا بين المواد حيث سجل قطاع الخضر والفواكه أداء قويا إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 100 % خلال معظم السنوات، مما يعكس تطورا في الإنتاج المحلي واستقرارا في التوريد الداخلي.

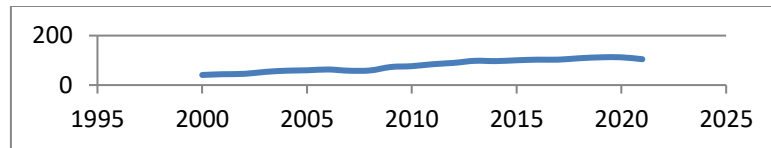
أما قطاع الحبوب فقد عرف تذبذبا ملحوظا إذ تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي بين 20% و 26%، مما يدل على استمرار التبعية للاستيراد بسبب العوامل المناخية وضعف الإنتاجية.

في المقابل حققت اللحوم والبيض نسب اكتفاء مرتفعة (تفوق 90%)، ما يشير إلى تطور نسبي في الإنتاج الحيواني بينما ظلت الزيوت والشحوم تمثل أضعف حلقات الأمن الغذائي بنسبة اكتفاء لا تتجاوز 10%.

أما الألبان ومنتجاتها فشهدت تحسنا تدريجيا لتتراوح نسب الاكتفاء بين 72% و 89% وهو ما يعكس جهود الدولة في دعم الإنتاج المحلي وتقليص الفجوة الغذائية.

■ **مؤشر إنتاج الغذاء :** يعد مؤشر إنتاج الغذاء من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لقياس مستوى تطور القطاع الفلاحي وقدرته على تلبية احتياجات السكان من المنتجات الغذائية الأساسية.

الشكل 05: تطور مؤشر إنتاج الغذاء



المصدر: (مجموعة البنك الدولي)

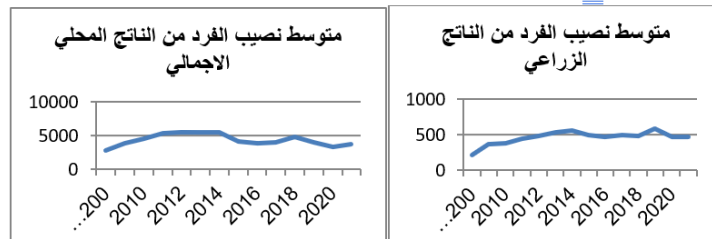
من خلال منحى مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر نلاحظ اتجاها تصاعديا واضحا من سنة 1995 إلى غاية 2020 ما يعكس تحسنا مستمرا في الإنتاج الفلاحي نتيجة برامج الدعم والإصلاح الزراعي التي تبنتها الدولة. وقد بلغ المؤشر ذروته حوالي سنة 2019-2020 قبل أن يسجل تراجعا طفيفا بعد ذلك ربما بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 أو التقلبات المناخية. عموما يبرز الرسم تطورا إيجابيا في قدرة الجزائر على تحقيق أمنها الغذائي خلال العقود الأخيرة.

■ **مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشر إمكانية وصول الغذاء :**

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي : يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي والزراعي من مؤشرات قياس مستوى المعيشة للدولة، كما انه يعبر عن قدرة المواطن على تحمل كلفة الغذاء وإمكانية الوصول له، وشكل التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر للفترة 2000-2021

الشكل 06 : تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (2000-2021)

الشكل 06 : تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (2000-2021)



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على (الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة)

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على (الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة)

يظهر الشكل تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، حيث يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد عرف منحنى تصاعديا عاما نتيجة لتحسن أداء بعض القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاعي الخروقات والخدمات. أما الناتج الزراعي للفرد فقد شهد بدوره تحسنا تدريجيا ولكن بوتيرة أبطأ ما يعكس الجهود المبذولة لتحديث القطاع الفلاحي وزيادة إنتاجيته رغم التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية وضعف البنية التحتية الريفية.

وتشير هذه الفجوة بين المؤشرين إلى أن مساهمة الزراعة في الدخل الفردي ما زالت محدودة مما يستدعي تعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة وتنويع مصادر النمو الاقتصادي لضمان توزيع أكثر توازناً للعوائد.

تطور مؤشر الجوع العالمي ونسبة السكان تحت خط الفقر : وهو مؤشر لنسبة السكان الذين يعانون من الجوع أو الحرمان الغذائي الناتج عن عدم مقدرة الاشخاص للحصول على احتياجاتهم الغذائية رغم توافرها، بسبب مواردهم المحدودة حيث أنهم يواجهون صعوبة في شراء الغذاء والذي يرجع الى الفقر.

الجدول رقم 04 : تطور مؤشر الجوع

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
درجة مؤشر الجوع العالمي	10.8	10.6	<5	8.9	<5	8.7	8.7	8.7	9.5	9.4	10.3	9	6.9	6.9
معدل انتشار سوء التغذية	5.1	4.3	3.8	3.2	3	2.9	2.8	2.8	2.7	2.5	2.5	2.5	2.5	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (IFPRI, 2022/2019/2017/2012) (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر حققت مستوى منخفض من الجوع (اقل من 9.9) خلال ثلاث سنوات الاخيرة بعدما صنفت ضمن الدول ذات المستوى المعتدل (من 10.0-19.9) لمؤشر الجوع سنة 2019، وحسب بيانات البنك الدولي نلاحظ ان معدل انتشار سوء التغذية (نسبة السكان الذين لا يحصلون على مايكفي من السعرات الحرارية) وهو احد المؤشرات المستخدمة في حساب درجة مؤشر الجوع العالمي في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة حيث انه انخفض الى 2.5 في سنة 2018 وظل مستقرا الى غاية سنة 2021، وبهذا صنفت الجزائر الدولة الوحيدة في افريقيا المستقرة غذائيا، وهذا يرجع لدور القطاع الزراعي في توفير الغذاء وتلبية الاحتياجات الغذائية وفي دعم الاقتصاد بما يحقق الامن الغذائي الوطني.

الجدول 05 : تكلفة النظام الغذائي الصحي (دولار تعادل القوة الشرائية للشخص الواحد في اليوم)

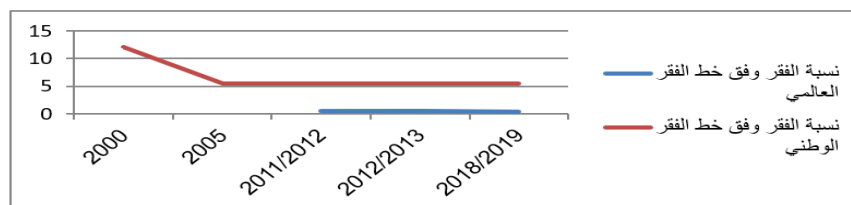
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
تكلفة النظام الغذائي الصحي	3.763	3.822	3.796	3.76	4.043
نسبة السكان غير قادرين على تحمل تكاليف الغذاء الصحي	32.5	31.2	29.2	31.1	32.4

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Food and Agriculture Organization of the United Nations)

نلاحظ ان تكلفة النظام الغذائي الصحي ارتفعت سنة 2021 مقارنة مع السنوات الاخرى وهذا ما ادى في المقابل الى ارتفاع نسبة السكان غير قادرين على تحمل تكاليف الغذاء الصحي، ويرجع ذلك لارتفاع اسعار المواد الغذائية نتيجة تقلبات سلاسل التوريد العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الاساسية ، تدهور العملة المحلية وارتفاع التضخم.

نسبة الفقر : يتم تحديد خط الفقر العالمي بناء على تطور الفروق في مستويات الاسعار النسبية بين البلدان ولقد حدد خط الفقر العالمي 1.9 دولار للفرد في اليوم باسعار 2011، ويشير الشكل ان نسبة 0.5% من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر العالمي للفترة 2013/2012 و 0.4% من سكان يعيشون فقر مدقع في الفترة 2019/2018

الشكل رقم 07: خط الفقر العالمي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة) الاخيرة جراء تدهور القدرة الشرائية وغلاء المعيشة، بالاضافة الى تداعيات تفشي وباء كورونا

يوضح الشكل انخفاض نسبة الفقر تحت الخط الوطني من 12.1% سنة 2000 إلى 5.5% سنة 2019، ومن المتوقع ارتفاع نسبة الفقر في السنوات .

■ **الاستدامة والتكيف:** يعكس توفر الموارد الطبيعية ومدى قدرة الأنظمة الزراعية على التكيف مع التغيرات المناخية ونظرا لاعتماد القطاع الفلاحي الجزائري بدرجة كبيرة على تساقط الأمطار كمصدر رئيسي للسقي فإن تراجع كميات الأمطار نتيجة التغيرات المناخية أصبح يشكل تهديداً مباشراً للإنتاج الفلاحي الوطني. لذلك، برزت ضرورة اعتماد تقنيات الري الحديثة كخيار استراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي وضمان استدامة الإنتاج الزراعي. ومن هذا المنطلق، تم التركيز على تحليل مؤشر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة بأنظمة الري باعتباره مقياساً لقدرة القطاع على مواجهة تحديات الجفاف والتغير المناخي

الجدول 6: تطور الأراضي الفلاحية ألف هكتار

السنوات	الاجمالي الاراضي الصالحة للزراعة (1)	الاراضي الفلاحية المستغلة (2)	نسبة 2 من 1	الاراضي المجهزة بالري (3)	نسبة 3 من 2
2000	40021	8192	20,5	601	7.3
2010	41374	8411	20,3	1101	13.09
2015	41456,4	8462,4	20,4	1360	16.07
2020	41358,8	8517	20,6	1365	16.02

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (FAO, 2022, p. 84/95)

يظهر الجدول استقرارا نسبيا في الأراضي الصالحة للزراعة بين 2000 و 2020 مع ارتفاع طفيف من 40.021 إلى 41.358 ألف هكتار. كما زادت الأراضي المستغلة من 8192 إلى 8517 ألف هكتار بنسبة استغلال تقارب 20%، ما يعكس محدودية الاستغلال الزراعي. أما الأراضي المجهزة بالري فارتفعت من 601 إلى 1365 ألف هكتار لتزداد نسبة المساحة المسقية من 7.3% إلى 16% مما يدل على تحسن نسبي في اعتماد تقنيات الري الحديثة رغم بقاء الإمكانات غير مستغلة بشكل كاف

■ **جودة الغذاء وسلامته:** يمكن قياس الأمن الغذائي حسب هذا البعد بمتوسط سرعات الحرارية والبروتين للفرد في اليوم كما هو موضح في الجدول:

الجدول 07: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021

السنوات	متوسط كفاية الإمدادات	متوسط المعروض من البروتين من اصل حيواني	متوسط إمدادات البروتين (جرام للفرد في اليوم)	متوسط إمدادات الطاقة الغذائية (سعر حراري للفرد في اليوم)
2000-2002	127	19.0	77.0	2 938
2004-2006	131	21.0	83.3	3 071
2009-2011	140	23.7	87.0	3 268
2014-2016	149	-	-	3 428
2016-2018	149	-	-	3 402
2017-2019	149	24.3	89.3	3 411
2018-2020	151	-	-	3 446
2019-2021	153	-	-	3 479

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (FAO, 2022, p. 275/290)

يظهر الجدول تحسنا مستمرا في مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021 حيث ارتفع متوسط إمدادات الطاقة الغذائية من 2938 إلى 3479 سعرة حرارية للفرد يوميا مما يدل على تحسن القدرة الإنتاجية والتغذية كما سجل متوسط إمدادات البروتين ارتفاعاً من 77 إلى 89.3 غراما للفرد يوميا مع زيادة في حصة البروتين الحيواني من 19 إلى 24.3 غراما، وهو ما يعكس تنوعاً أفضل في النظام الغذائي. أما مؤشر كفاية الإمدادات الغذائية فقد ارتفع من 127% إلى 153%، ما يشير إلى تحسن ملموس في وفرة الغذاء وتلبية احتياجات السكان بفضل سياسات دعم الإنتاج والاستيراد الغذائي.

■ نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة أن برامج التنمية الريفية والإصلاحات الفلاحية في الجزائر ساهمت في تحسين بعض مؤشرات الأمن الغذائي لاسيما من حيث تنوع الإنتاج ورفع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك لا تزال التحديات قائمة أبرزها ضعف التنسيق بين المؤسسات ومحدودية فعالية آليات الدعم واستمرار التبعية الغذائية بسبب ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات الزراعية. كما بين التحليل أن السياسات الحالية بحاجة إلى تعزيز الحوكمة المحلية وتطوير البنى التحتية الريفية والانتقال نحو الزراعة الذكية والمستدامة. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق تنمية ريفية مستدامة مرهون بإصلاح هيكلي للحوكمة الفلاحية وتبني نظم تمويل ورقمنة فعالة تدمج الفاعلين المحليين ضمن رؤية وطنية شاملة للأمن الغذائي.

■ توصيات:

- ✚ تعزيز الحوكمة الفلاحية المحلية: ضرورة إنشاء آليات تنسيق فعالة بين مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي (الوزارة، الدواوين، التعاونيات، المجالس المهنية) من خلال مرصد وطني للتنمية الريفية والأمن الغذائي يُعنى بمتابعة المؤشرات الزراعية وتحليلها دورياً.
- ✚ التحول نحو الفلاحة المستدامة والمكثفة بالري: توسيع المساحات المجهزة بأنظمة الري الحديثة خاصة في المناطق شبه الجافة، للحد من تذبذب الإنتاج الناتج عن تغيرات المناخ ونقص التساقطات المطرية.
- ✚ رقمنة منظومة الدعم والمتابعة: رقمنة عمليات منح الدعم الفلاحي وتتبع المشاريع الزراعية لزيادة الشفافية وتحسين كفاءة توزيع الموارد، مع إنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة للمنتجات والمزارعين.
- ✚ تنوع الإنتاج الزراعي وتقليص التبعية للقمح والزيوت: تشجيع الاستثمارات في الزراعات الإستراتيجية (الزراعات الزيتية، الأعلاف، البقوليات) للحد من الواردات وتحسين نسب الاكتفاء الذاتي.
- ✚ تحفيز الابتكار والبحث الزراعي: دعم مراكز البحث الزراعي والجامعات لتطوير حلول تكنولوجية محلية في مجالات البذور المقاومة للجفاف والري الذكي وإدارة الموارد المائية.
- ✚ تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP): توسيع الشراكات مع المستثمرين المحليين والأجانب لتطوير الصناعات الغذائية التحويلية وخلق قيمة مضافة محلية قبل التصدير.
- ✚ تحسين سلاسل التوزيع والتخزين: تطوير البنى التحتية اللوجستية (مخازن تبريد، أسواق جملة عصرية، شبكات نقل مبردة) لتقليل الفاقد بعد الحصاد وضمان استقرار الأسعار.
- ✚ تنمية القدرات البشرية في المجال الفلاحي: تعزيز التكوين المهني في الفلاحة العصرية والري والميكنة الزراعية، خاصة لدى الشباب والمستثمرين الجدد.
- ✚ تفعيل السياسات المالية التحفيزية: تبسيط إجراءات التمويل البنكي للفلاحين، مع توسيع أدوات التمويل الإسلامي (كالمراخمة والمزارعة) لتشجيع الاستثمار المنتج في المجال الفلاحي.
- ✚ متابعة وتقييم دورية للسياسات الفلاحية: ضرورة اعتماد آلية تقييم سنوية لقياس أثر الإصلاحات على مؤشرات الأمن الغذائي وتعديل السياسات حسب المستجدات الاقتصادية والمناخية.

7. المراجع:

- Alonso, E. B., Cockx, L., & Swinnen, J. F. (2017). Culture and food security, LICOS Discussion Paper, No. 398. Katholieke Universiteit Leuven, LICOS Centre for Institutions and Economic Performance. Leuven.
- Economist Impact, I. (2022). Global Food Security Index 2022. The Economist Group 2022.
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). Sustainability pathways: Strengthening the environmental dimension of rural development. FAO Publications. World Food and Agriculture – Statistical Yearbook.
- Ferrah, R. (2021). The Algerian Agricultural Roadmap 2020-2024، Report Number: AG2021-0006. Global Agricultural Information Network.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations. (s.d.). Récupéré sur <https://www.fao.org/faostat>

Hales, N. (2021). Grain and Feed Annual Report Number: AG2021-0004. Global Agricultural Information Network.

IFPRI. (2022/2019/2017/2012). GLOBAL HUNGER INDEX.

LAOUBI, K., & YAMAO, M. (2012). The Challenge of Agriculture in Algeria: Are Policies Effective? Research in the agricultural and fishery economy, pp. 65-73.

SAIDOUN, R., AIT HAMMOU, S., & CHEHAT, F. (2022). LA POLITIQUE AGRICOLE ET RURALE EN ALGÉRIE : DE LA CENTRALISATION A LA GOUVERNANCE. Les Cahiers du Cread, 38(03), pp. 473-506.

The Economist Intelligence Unit, U. (2015). Global food security index 2015 An annual measure of the state of global food security. The Economist Intelligence Unit.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (اعداد متفرقة). صندوق النقد العربي.

بنك الجزائر. (2022/2018/2016/2013). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية. (اعداد متفرقة). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية.

الاقتصاد والمال. (07 08, 2023). لتعزيز قدرات التخزين وطنيا وزارة الفلاحة تشرع في إنجاز 350 مركز جوارى لتخزين الحبوب. تم الاسترداد من الرأي نيوز: <https://elrainews.dz/>

المستثمر. (07 27, 2022). الزراعة الذكية.. توجه استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الغذائي. تم الاسترداد من المستثمر: <https://almostathmir.dz/> فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية. (2020). الامن الغذائي والتغذية : بناء سرديّة عالمية نحو عام 2030. روما: تقرير من تأليف فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية للجنة الامن الغذائي العالمي.

جمال يحيى، و هادية بجاوي. (2023). سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وانعكاساتها على تحقيق الامن الغذائي الوطني: "دراسة حالة ولاية الوادي". مجلة الحقوق والحريات، 11(01)، الصفحات 886-914.

حسام زواوي، و محمد غردى. (2023). الاستثمار الزراعي في تركيا وأهميته في تحقيق الامن الغذائي بها. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 18(01)، الصفحات 106-125.

حسين عماري، و بوعلام مولاي. (2020). دراسة قياسية لانتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16(24)، الصفحات 215-232.

خالد بن عمر، و جيلالي بورزامة. (2018). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي خلال الفترة 2000-2014. مجلة التكامل الاقتصادي، 06(04)، الصفحات 30-42.

خير الدين معطى الله، و سفيان عمري. (2014). محاولة تقييم اداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة (2000-1013). مجلة الحقيقة، 31(01)، الصفحات 81-144.

رجاء عبد الله عيسى، و رائد عبد فهد السعدون. (2023). الازمة الروسية الاوكرانية وتداعياتها على الامن الغذائي العربي. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 08(01)، الصفحات 346-356.

زكريا جري، امنة سفيان، و وسيلة السبتي. (2020). دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الانتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017. مجلة التكامل الاقتصادي، 08(01)، الصفحات 242-256.

سارة بن شهيدة. (2023). دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة (1990-2021). مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 02(01)، الصفحات 97-115.

صادق هادي، و عمار عماري. (2015). القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والامكانيات، ضعف الاداء ومحدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 2000-2016. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 09(02)، الصفحات 208-300.

عبد القادر لحسين، و محمد لعربي. (2013). نحو سياسة تنمية وإصلاح القطاع الفلاحي في بلدان المغرب العربي لضمان تحقيق الامن الغذائي "الجزائر والمغرب نموذجا". مجلة الاقتصاد و التنمية، 01(02)، الصفحات 104-120.

عبدالقادر بوكريطة. (2023). السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 05(04)، الصفحات 107-123.

علي مكيد، و فريدة بن عياد. (2018). واقع الامن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الامن الغذائي العالمي. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 12(01)، الصفحات 108-128.

عميروش بوشلاغم، و كريمة بوقرة. (2022). أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020). مجلة دراسات اقتصادية، 09(01)، الصفحات 27-46.

فالحة قطاب، و عاشور مزريق. (2022). دراسة تقييمية لاثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019). مجلة الاقتصاد والمالية، 08(02)، الصفحات 134-152.

مجموعة البنك الدولي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.PRD.FOOD.XD?end=2021&locations=DZ&start=1999>

محمد عبد الغني كرار، و لعوج بن عمر. (2018). أهمية القطاع الزراعي في تحقيق ألامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة.

محمد لين علون، و حليلة عطية. (2016). قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة ". مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 03(03)، الصفحات 132-162.

محمد يجاوي. (2018). الاستثمار الزراعي كاساس لتحقيق الامن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2008-2016. دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، 10(03)، الصفحات 565-578.

مونية سعيح، و مراد محفوظ. (2019). أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي (دراسة تجربة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي - خلال الفترة 2011-2017). مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(03)، الصفحات 549-566.

نصرالدين ساري. (2022). استراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الامن الغذائي المستدام. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 07(02)، الصفحات 276-292.

هشام دغموم، و عبد النور قبالي. (2022). تقييم الامن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020. مجلة افاق للعلوم، 07(04)، الصفحات 674-692.

يوم برلماني حول " دور بنك البذور الوطني في تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي ". (08 05, 2023). تم الاسترداد من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: <https://madr.gov.dz>

يونس صاحب. (2015). السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014 (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.